دراسة

تبدل أولويات دول الخليج

من التمحور الأمني
إلى التموضع الاستراتيجي الأكثر استقلالية

العميد الركن نضال زهوي

مدير مركز الدراسات الأنتروستراتيجية

Lebanon, Saida

www.casrlb.com

info@casrlb.com

0096170122332

تبدل أولويات دول الخليج
من التمحور الأمني إلى التموضع الاستراتيجي الأكثر استقلالية

ثبت المحتوى

المحور الأول: "تبدل أولويات الخليج: من التمحور الأمني إلى تموضع استراتيجي مستقل" --- 3

أولاً: الأبعاد الاقتصادية – من الأمن إلى التنمية---------- 3

ثانيًا: الأبعاد الأمنية – من التحالف إلى التوازن---------- 3

ثالثًا: البعد السياسي والتحالفي---------- 4

رابعًا: التوازن مع إيران وتركيا وإسرائيل---------- 4

خامسًا: التحديات المتبقية---------- 5

المحور الثاني: مقارنة العلاقات الخليجية الصينية بالعلاقات الخليجية الأمريكية ---------- 6

الاتفاقيات السعودية الصينية كمحاولة للتفلت من الهيمنة الأمريكية---------- 6

العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ---------- 7

المحور الثالث: اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وباكستان ---------- 8

مضمون الاتفاق وأبعاده الاستراتيجية---------- 8

الموقف الإسرائيلي من الاتفاق---------- 11

الموقف الأمريكي من الاتفاق---------- 11

استنتاج---------- 13

مقدمة

ظلت دول الخليج لعقود رهينة المعادلة الأمنية الأمريكية ومحددات الصراع العربي–الإيراني. تشهد المرحلة الراهنة تحولاً نوعيًا في أولوياتها الاستراتيجية، فبدلاً من التمركز حول التهديدات، باتت العواصم الخليجية تركز على تنويع الشراكات الدولية، لإعادة صياغة دورها الإقليمي، وأمنها المهدد من الكيان الصهيوني شريك أمريكا، والتي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها لتسييد الكيان على كل المنطقة، واستثمار الثقل الاقتصادي لبناء نفوذ سياسي مستقل نسبيًا عن واشنطن.

يظهر ذلك في الحوارات مع إيران، والانفتاح على الصين، والحذر تجاه التصعيد الإقليمي، خصوصًا بعد إعلان الكيان الإسرائيلي مشروعه (إسرائيل الكبرى) وضربة قطر التي فضحت منظومات الأسلحة الأمريكية باعتبارها الطيران الإسرائيلي صديقًا لا يمكن التعامل معه.

سندرس هذا التحول في ثلاث محاور:

- **المحور الأول** نستعرض: تبدل أولويات الخليج: من التمحور الأمني إلى تموضع استراتيجي مستقل.
- **المحور الثاني** يقدم: مقارنة العلاقات الخليجية الصينية بالعلاقات الخليجية الأمريكية.
- **المحور الثالث** يناقش: اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وباكستان.

المحور الأول: "تبدل أولويات الخليج: من التمحور الأمني إلى تموضع استراتيجي مستقل"

تعيش دول الخليج العربي تحولًا عميقًا في نظرتها إلى التهديدات والتحالفات، منتقلة من نموذج الاعتماد الكامل على المظلة الأمنية الأمريكية إلى نموذج أكثر توازنًا يقوم على تنويع الشراكات وخصوصًا مع الصين ومعاهدة الدفاع المشترك مع دولة باكستان من قبل المملكة العربية السعودية، وترتيب الأولويات داخليًا وخارجيًا بما يخدم الأجندات الوطنية. وأتى التفاهم والتقارب مع إيران في سياق تصفير المشاكل مع دول الجوار مع تبريد لجبهة اليمن كنتائج لهذه السياسة.

أولًا: الأبعاد الاقتصادية – من الأمن إلى التنمية

الاستقرار الإقليمي أصبح أداة دعم مباشر للاقتصاد، وليس العكس، ما يقلل الرغبة في التصعيد أو الانخراط في حروب مفتوحة:

- رؤية السعودية 2030، وخطط الإمارات 2050، والتحول القطري بعد مونديال 2022، كلها تشير إلى تحول استراتيجي نحو الاستثمار في الاقتصاد، البنية التحتية، والطاقة البديلة.
- تقليل الاعتماد على النفط دفع العواصم الخليجية لتوسيع العلاقات التجارية مع الصين، الهند، والاتحاد الأوروبي.

ثانيًا: الأبعاد الأمنية – من التحالف إلى التوازن

- الثقة بالمظلة الأمريكية اهتزت بعد الانسحاب من أفغانستان، والتباطؤ في دعم الخليج في فترة الحرب على اليمن والضربة الإسرائيلية على قطر المتزامن مع التصعيد الإسرائيلي بإعلان دولة إسرائيل الكبرى التي تصل إلى أراضي المملكة العربية السعودية.

- ما يحصل من تطورات أمنية في المنطقة والتي تهدد أمن المملكة تتنافى مع اتفاقية الحماية مع الولايات المتحدة الأمريكية (اتفاق كوينسي 1945 بين الملك عبد العزيز والرئيس فرانكلين وعقيدة كارتر 1980).

لذلك تسعى أنظمة الخليج على رأسها المملكة العربية السعودية للخروج من التحالف إلى التوازن، ومن هنا عمدت المملكة وجيرانها الخليجيين إلى:

- تطوير الصناعات الدفاعية المحلية.
- عقد شراكات أمنية مع فرنسا، الصين، كوريا الجنوبية.
- مقاربة أمنية وقائية (حوار مع إيران، التهدئة مع تركيا).

ثالثًا: البعد السياسي والتحالفي

لم تعد دول الخليج ترى نفسها كمجرّد حليف "تابع" للغرب، بل أصبحت:

- فاعلاً سياسيًا مستقلاً (مبادرات الوساطة السعودية في السودان، أو التقارب مع سوريا ولاعب رئيسي في ترتيب أوراق النظام الحالي).
- شريكًا تفاوضيًا قادرًا على التحرك مع واشنطن وبكين في آنٍ واحد.
- قوة ناعمة فاعلة إقليميًا (الإعلام، الاستثمار، التأثير الديني والثقافي).

رابعًا: التوازن مع إيران وتركيا وإسرائيل

- التهدئة مع إيران عبر الوساطة الصينية يعكس خيارًا خليجيًا واعيًا بتجنب الصراع.
- التنسيق مع تركيا تجاوز مرحلة التنافس بعد المصالحة، خصوصًا في ملفات الدفاع والاستثمار.

- لعلاقات مع إسرائيل تتأثر بالحرب في غزة، لكنها لا تنهار، بل تُدار بحذر يتماشى مع الرأي العام الداخلي.

خامسًا: التحديات المتبقية

- بقاء ملف اليمن دون حل نهائي لأن اليمن سيشكل منافسًا قويًا في حالة الاستقرار كما هو مع أنصار الله لما يمثله من موقع جيوسياسي يهتم به الأطراف الدولية.
- الشكوك في نيات إيران رغم التفاهم والتعاطي بحذر في العلاقات مع إيران مع سعي الطرفين إلى تهدئة التنافس في المنطقة الذي سبب الكثير من الخسائر للجانبين.
- عدم وضوح استراتيجية واشنطن المقبلة (خصوصًا مع التغير الأمريكي في إسرائيل كوكيل على الأنظمة العربية).
- الضغوط الداخلية المتعلقة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

المحور الثاني: مقارنة العلاقات الخليجية الصينية بالعلاقات الخليجية الأمريكية

الاتفاقيات السعودية الصينية كمحاولة للتفلت من الهيمنة الأمريكية

تعتبر الاتفاقيات السعودية الصينية محاولة للتفلت من الهيمنة الأمريكية، فالعلاقة لا تقتصر على اقتصاد فقط، بل تمتد إلى دفاع وصناعات عسكرية، ما يشير إلى إزاحة تدريجية نحو شراكة استراتيجية، لأنها تعتمد على مشاريع تصنيع أسلحة داخل الأراضي السعودية كالتصنيع الدفاعي بعقود تصنيع طائرات دون طيار (درونات) وأنظمة إلكترونية.

الصين لا تُعد بديلاً فوريًا للولايات المتحدة في الضمانات الأمنية، لكنها تمثل خارطة تحوّل في الخيارات. هذا التوسع يُلزم أن تكون السعودية جاهزة لإدارة التوازن بين الإغراء الصيني والاعتمادية التاريخية على الغرب.

أما الاستثمار والاقتصاد: تم توقيع 42 اتفاقية استثمار بـ 1.74 مليار دولار في منتدى الأعمال السعودي-الصيني تغطي قطاعات السيارات الذكية، الطاقة، التعدين، الصناعات المتقدمة. وكذلك تم توقيع تفاهمات في مجال التكنولوجيا والتصنيع المتقدم مع BOE شاشات العرض، التحكم الصناعي الذكي، Tsinghua Unigroup (الرقائق الإلكترونية)، تهدف إلى توطين صناعات متقدمة داخل المملكة.

في مجال الزراعة والأمن الغذائي: 57 اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة 3.7 مليار دولار تغطي الزراعة، المياه، الأمن الغذائي، التكنولوجيا الزراعية المتقدمة.

في مجال التدريب العسكري والمناورات البحرية: في قاعدة الملك عبد العزيز تمت مناورات بحرية مشتركة "Blue Sword 2025" تجري بين السعودية والصين؛ تعكس الأدوار الأمنية التي تسعى الصين للمشاركة فيها.

وفي مجال التجارة والطاقة: دخلت الشراكة عبر الربط بين "الحزام والطريق" ورؤية 2030.

العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

العلاقات الاقتصادية والعسكرية تتجاوز العلاقات مع الصين بكثير يعود ذلك إلى عمقها التاريخي وتشمل:

- الأسلحة والدفاع: صفقة ضخمة للدفاع والاستدامة حسب بيان البيت الأبيض أعلنت الإدارة الأميركية أن الاتفاق يفتح المجال لمشاركة موسّعة لشركات الدفاع الأميركية مع كيانات سعودية وقيمتها 600 مليار دولار مع اتفاقية لاستخدام قاعدة الظهران في المملكة منذ 1950.
- استخراج النفط عبر شركة أرامكو بالإضافة إلى اتفاقية البترودولار.

> **حتى الآن الصين لا تعد بديلًا فوريًا للولايات المتحدة في الضمانات الأمنية لكنها تمثل خارطة تحول في الخيارات.**

المحور الثالث: اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وباكستان

في خطوة جديدة لتتويج مسيرة طويلة من التعاون العسكري والدفاعي، تمتد لعقود تاريخية بين الدولتين الكبيرتين والمؤثرتين في مجريات الشؤون الشرق أوسطية والجنوب آسيوية، وقَّعت كلٌ من المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية على اتفاق تاريخي: "اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المشترك" مساء يوم الأربعاء الموافق السابع عشر من سبتمبر 2025م، بعد جلسة مباحثات بالعاصمة الرياض بين سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ورئيس الوزراء الباكستاني محمد شهباز شريف؛ ليتحوَّل مسار العلاقة بين البلدين من تعاون ثنائي عسكري، إلى دفاع مشترك عنوانه الرئيسي: أي تهديد لأحد الطرفين لن يُنظر إليه بأنه هجوم على بلدٍ واحدٍ فقط، بل على تحالف ثنائي يستوجب الرد المشترك.

مضمون الاتفاق وأبعاده الاستراتيجية

جاء اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين السعودية وباكستان في توقيت حساس تمرُ به منطقة الشرق الأوسط، حيث حمل مضامين جوهرية وأبعادًا استراتيجية يتوقَّع أن يكون لها انعكاسات إيجابية على أمن المملكة وباكستان واستقرار المنطقة، وتتمثَّل هذه المضامين والأبعاد في التالي:

1. توسيع التعاون العسكري بين البلدين: اتفاق الشراكة الدفاعية بين السعودية وباكستان، وسَّع من اتفاقيات التعاون السابقة الموقعة بين البلدين؛ فوفقًا للبيان المشترك، فإن الاتفاق يأتي في إطار سعي البلدين لتعزيز أمنهما وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة والعالم، عبر تطوير جوانب التعاون الدفاعي، وتعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء. أما البند المهم هو "أنَّ أيَّ اعتداءٍ على أيٍ من البلدين هو اعتداءٌ على كليهما"، ويشير

مضمون هذه النقطة إلى أنَّ باكستان والمملكة لما لهما من ثقل سياسي واقتصادي وعسكري وموقع استراتيجي، ما سيوفر لهما معًا مكانةً وقوةَ ردعٍ إضافية في ظل التحولات الجارية في النظام الدولي، والتوترات التي تشهدها دول المنطقة.

2. تعزيز مكانة المملكة وباكستان: هذه الاتفاقية تُعزز من موقع المملكة كقوة إقليمية مهمة، تتبنى سياسات مسؤولة للدفاع عن أمن واستقرار المنطقة، فيما تمنحُ باكستان شريكًا استراتيجيًا يمُكنُها من تعزيز قدراتها الدفاعية، ليُشكِّلا بذلك شبكةَ أمان جماعية تُعزز أمن دول الخليج العربي وجنوب آسيا.
3. تحولٌ جذري في العقيدة الدفاعية والأمنية: عقيدة دول الخليج هي عقيدة دفاعية وليست هجومية؛ ما يقوي موقفَ السعودية ويعطيها خيارات متعددة ويرسل رسائل إلى القوى الكبرى، بأن هنالك تحولاً جذريًا تشهدُه دول الخليج العربي نتيجةً للمهددات والمخاطر الأمنية التي تتعرَّض لها، وأن الاتفاق السعودي-الباكستاني قد يمثل رافعةً قويةً لبقية دول الخليج التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع المملكة، للدخول في شراكات دفاعية مشابهة.
4. الاتفاق ليس بديلاً للشراكات التقليدية: لا تمثل الاتفاقية بديلاً عن أي تعاون أو شراكات قائمة مع دول أخرى، بل تُعد مكملةً لتلك الشراكات والتعاون؛ بهدف ضمان أمن واستقرار المملكة وتعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء مستقبلي يتعرَّض له البلدان، فضلاً عن مواجهة التحديات العسكرية وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة والعالم.
5. قدرة المملكة على الدخول في تحالفات أمنية جديدة: يُشير الاتفاق إلى أن المملكة قادرة على بناء شبكة علاقات عسكرية معقدة مع قوى نووية مثل باكستان، ما يمنحها ويمنح أمن الخليج والمنطقة ثقلاً إضافيًا، كما يشير إلى استقلالية القرار السعودي، ويُعد مؤشرًا على توجه المملكة نحو إدارة أمنها الإقليمي ذاتيًا، وأنها لن ترهن أمنها على قوة

واحدة أو قوى بعينها. فضلاً عن أنها تبني تحالفاتها وفقًا لمصالحها الوطنية، وليس بناءً على حسابات الآخرين.

6. الاتفاق ثمرةٌ لمباحثات طويلة بين البلدين: رغم التوترات التي تشهدها دول المنطقة، وما تعرَّضت له قطر مؤخرًا من قصف استهدف قيادات حماس بالدوحة، لكن الأبعاد الاستراتيجية للاتفاق السعودي-الباكستاني، وما تضمَّنه من بنود متعددة، يُشير إلى أن الاتفاق لم يأتِ كرد فعلٍ على ما تعرَّضت له قطر من قصف وتهديدات إسرائيلية، بل كان ثمرةً لمفاوضات ومشاورات عميقة وطويلة بين البلدين.

وقَّع الطرفان على الاتفاق في ظل بيئة أمنية شديدة الاضطراب والتوتر، على خلفية التوجهات الجيوسياسية الإسرائيلية اليمينية المتطرفة في الشرق الأوسط؛ مما يفاقم من معدلات ومستويات الصراع نحو انفجار إقليمي شامل لا تُحمد عقباه على كافة الدول في المنطقة والعالم؛ وفيما يلي بيئةُ ودوافع توقيع الطرفين للاتفاق:

تُدرك المملكة العربية السعودية منذ انفجار الحرب في غزة، مساعيَ الحكومة الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية ضمنَ مخطط إسرائيلي أوسع لتنفيذ ما يسمى بإسرائيل الكبرى، والتي تضمُ أراضٍ من الدول العربية والخليجية، وتفاقم الإدراك للخطر بعد ترديد رئيس الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بنيامين نتنياهو "تغيير وجه الشرق الأوسط"، ومؤخرًا توجيههُ ضربةً عسكريةً لدولة خليجية وسيطة في إنهاء الصراع وعودة الرهائن الإسرائيليين، بل وترديد نتنياهو "إمكانيةَ تسديد ضربات جديدة لقطر أو لأي دولة عربية تؤوي عناصر تابعة لحركة حماس"، ما أثار موجة استنكار عربية وإسلامية واسعة، وشكَّل دافعًا للمملكة لتعزيز شراكاتها الدفاعية لحفظ الأمن والاستقرار الخليجي. أما باكستان فلا تجدُ نفسها كدولة إسلامية بعيدةً عن الشرق الأوسط عند تنامي التهديدات الإسرائيلية، لا سيما في ظل موقف باكستان من الدعم

الإسرائيلي للهند في الحرب الأخيرة معها؛ ومن هنا تناغمت المواقف السعودية-الباكستانية في ضرورة تعزيز الدفاع المشترك، في ظل ضعف الضمانة الأمريكية الأمنية وتبدل الأولويات الأمريكية.

الموقف الإسرائيلي من الاتفاق

ظهر الموقف الإسرائيلي من خلال التغطية الإعلامية تشير إلى أن هذا الاتفاق يؤدي إلى تداعيات استراتيجية وتحديًا لأهداف إسرائيل وتحركاتها الإقليمية، فهو بمثابة رسالة ردع مشترك لإسرائيل، لا سيما بعد الهجوم الإسرائيلي على الدوحة، وقد يوفر للمملكة مظلة حماية نووية رادعة في مواجهة إسرائيل، وهذا سيؤدي إلى وقف الاختراقات والتدخلات الإسرائيلية لا سيما في منطقة الخليج، وذلك يعتبر تحديٌ أمام تطلعاتها الإقليمية في تغيير الشرق الأوسط كما تدَّعي، وسيمنح المملكة قدرة على منع إسرائيل من تصفية القضية الفلسطينية، وعلى هذا الأساس ستشنُ إسرائيل حملةً مؤكدةً ضد هذا الاتفاق بالتعاون مع واشنطن لتقويضه أو إضعافه وإفراغه من مضمونه.

الموقف الأمريكي من الاتفاق

تنظر إلى هذا الاتفاق في هذا التوقيت على أنه عدم ثقة سعودية وخليجية في الولايات المتحدة كضامن أمني، ووسيط غير نزيه في الصراعات الإقليمية، وقد تنظر إليه واشنطن من الناحية الاستراتيجية أنه بدايةٌ لتراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، التي لا يتوقف تأثيرها على البُعد الأمني الإقليمي، ولكن على المصالح الاستراتيجية الأوسع للولايات المتحدة، وعلى نفوذها في المنطقة، والذي يعني تراجعُهُ إتاحةَ نافذة أوسع للصين والقوى الآسيوية في الشرق الأوسط، كما أن هذا الاتفاق قد يدفع نحو توسيعه ليشمل دولاً أخرى، أو مزيدًا من الاتفاقيات

الدفاعية الثنائية أو الجماعية؛ لمواجهة الاندفاع الإسرائيلي المدعوم بصورة مطلقة من الولايات المتحدة.

لذلك من المتوقع أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الجانبين الباكستاني والسعودي من أجل إضعاف تأثير هذه الاتفاقية عبر وسائلها المعروفة إما من خلال إعطاء امتيازات للمملكة أو عبر التهديد بملفات الإرهاب وغيرها. من هنا لا يمكننا إلا أن نتوقع أن يأتي هذا الاتفاق بمفاعيل عكسية في المستقبل القريب فبدل أن يؤدي إلى الردع الإسرائيلي يؤدي إلى احتواء أمريكي لباكستان بعد تهديدها للكيان في بداية المعركة الإيرانية الإسرائيلية، أو أن يثير الاتفاق شهية المملكة إلى عودة القتال مع اليمن في حال حصلت تسويات مع الكيان الصهيوني.

استنتاج

التنويع الاقتصادي والتنويع في مصادر السلاح لدول الخليج خصوصًا بالاتفاقيات مع الصين خطوة كبيرة رغم محدوديتها نحو التموضع الاستراتيجي بدل التمحور الأمني التاريخي مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي ثبت عدم صدقيته.

أما الاتفاق مع باكستان فقد أمن الاتفاق ردعًا نوويًا للمملكة العربية السعودية وردعًا إقليميًا وخصوصًا أن التسليح الباكستاني أصبح بنسبة كبيرة من الصين وأمن رافعة اقتصادية لباكستان من قبل السعودية.

> **الخليج لم يعد بأغلبه ساحة تنافس بالوكالة فقط، بل بات صانعًا جزئيًا للتوازنات، وتحوّله نحو "التموضع الاستراتيجي المستقل" هو استجابة واقعية لعالم يتغيّر بسرعة، تضع فيه الدول بقائها ومصالحها وأولوياتها الاقتصادية فوق تحالفاتها التقليدية.**

مركز الدراسات والأبحاث الأنتروستراتيجية

Center for Anthrostrategic Studies and Research

24-10-2025